الآثار المترتبة على قانون سحب الجنسية في النظام السياسي الهندي

The Effects of the citizenship withdrawal law on indian political system

م . م . رشا فاضل جزاع

Rasha Fadil Jazzayie

Rasha.f@cis.uobaghdad.edu.iq

ا.م .د . اسعد طارش عبد الرضا

A.M . D . Assad ridaa

asaad.ridaa@copolicy.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٣/١١/٧ تاريخ القبول: ٢٠٢٤/١/٢

تاريخ النشر: ٢٠٢٥/١/٣٠

الخلاصة :

أن المواطنة من القضايا ذات الأبعاد الاجتماعية والسياسية والامنية التي تعبر عن معايير الانتماء ومستوى المشاركة من قبل المواطنين في الحماية والدفاع عن الوطن كما تعبر عن مدى وعي الأفراد بالحقوق والواجبات وحماية المرافق العامة والحرص على المصلحة العامة وهي ترسم توجهات المجتمعات البشرية نحو الاندماج الثقافي والساسي والوطني والمواطنة تشكل جزء لا يتجزأ من وظائف المؤسسات الاجتماعية كالأسرة ووسائل الاعلام والمدرسة والتي تمثل بدورها أهم المؤسسات الاجتماعية

المنوطة بها مسألة تدعيم قيم المواطنة حتى يصبح المجتمع كجزء منها وتصبح بالتالي جزء من الوطن ككل .

Conclusion: Citizenship is an issue with social, political and security dimensions that expresses the standards of belonging and the level of participation by citizens in protecting and defending the homeland. It also expresses the extent of individuals' awareness of rights and duties, the protection of public facilities and concern for the public interest. It shapes the tendencies of human societies towards cultural, political and national integration and citizenship. It constitutes an integral part of the functions of social institutions such as the family, the media, and the school, which in turn represent the most important social institutions entrusted with the issue of strengthening the values of citizenship so that society becomes a part of it and thus becomes a part of the nation as a whole .

Key words :Nationality law, citizenship, religion changes

الكلمات المفتاحية : قانون الجنسية ، المواطنة ، التغيرات الإقليمية .

أهمية البحث :

١ .قلة المواضيع التي تناولت المواطنة في الهند وأهمية الحقوق والواجبات المفروضة على المواطنين والامتيازات التي يتمتعون بها بموجب قانون الجنسية في الهند .

٢ . محاولة لمعرفة مدى أهمية المواطنة والجنسية في الهند .

٣ . تحاول دراسة مدى تأثير قانون ازدواجية الجنسية على المواطنين في الهند وماهي الحقوق والواجبات التي يتميز بهاالمواطنون مزدوجي الجنسية عن المواطنين الأصليين والذين يحملون جنسية واحدة .

اهداف البحث :

يهدف البحث إلى معرفة مفهوم المواطنة لدى المجتمع الهندي ومدى تأثيرها على النظام السياسي من خلال:

١ . الكشف عن مدى أهمية اكتساب الجنسية في الهند وماهي الحقوق والامتيازات التي منحتها الى حامليها.

٢ . اختبار دلالة الفروق في الابعاد المكونة لمفهوم المواطنة الانتماء . الحرية والمشاركة السياسية .الهوية, التعددية ، قبول الآخر .

فرضية البحث :

أن الدستور الهندي بمبادئه العامة قادر على حل المشكلات السياسية والبشرية و على وجه الخصوص موقف الدستور من المواطنة من حيث منح الحقوق والواجبات بين جميع اطياف الشعب بدون تميز بسبب العرق أو اللون أو الدين .

منهجية البحث :

استعان الباحث بالمنهج النظمي الذي يحلل الطرق التي منحها الدستور لهندي في كسب الجنسية الهندية والجنسية الهندية المزدوجة كما استخدم المنهج القانوني الذي قام على أساس استخدام المواد القانونية في تحليل طرق كسب وفقدان ومنح الجنسية الهندية وماهي تأثيراتها على المجتمع وعلى النظام السياسي .

فرضية البحث :

تفترض هذه الدراسة حول وجود العديد من الاشكاليات حول سحب الجنسية عن المواطنين في الهند وعلى أسس طائفية دينية وعنصرية مخالفة بذلك القوانين والقواعد الدستورية الهندية التي تعطي ناس الحق في الاعتقاد الديني والذهبي واضافة الى تمتع دولة في أسس دستورية وديمقراطية .

منهجية البحث :

تقوم منهجية البحث على استخدام الأسلوب التحليلي في تحليل التشريعات الحالية والتعديلات المقترحة لقانون الجنسية الهندية والمنهج الاستنباطي في تحليل النتائج والآثار المترتبة على سحب الجنسية عن بعض فئات المجتمع الهندي .

مشكلة البحث :

في هذا البحث تثير مشكلة التالية وهي :

١- ما هو تأثير منح قانون الجنسية المزدوجة على المواطنين والمواطنة في الهند ؟

٢ – من هم المواطنين المستحقين منحهم الجنسية وماهي الفئات الأخرى التي حرمت من الجنسية الهندية رغم أن الدستور قد كفل الحقوق والحريات والمساواة فيما بين المواطنين ألا أن التطرف الديني كان له الأثر على النظام السياسي الهندي؟

٣ – ماهي التوقعات المستقبلية السلبية حول منح الجنسية المزدوجة لبعض الفئات من المجتمع وماهي آثارها على مستقبل الهند وعلى مواطني وهوية السكان في الهند ؟

أولاً : مفهوم المواطنة :

تمثل المواطنة في الهند العلاقة بين الفرد والبلد الذي يتعهد الفرد فيه بالولاء و أداء الواجبات تجاه بلده وبالمقابل توفر الدولة حمايتها للفرد فيتجنب الدستور المواطنة المزدوجة [١]، فهنالك مواطنة واحدة في كل أجزاء الهند وتتعلق بالسكن في كامل اقليم الهند وليس في جزء منه [٢] فالهند مثل أي دولة حديثة في العالم لديها نوعان من المواطنين وهم المواطنين الأصليين والأجانب فالمواطنون هم أعضاء كاملين في الدولة ويدينون بالولاء لها ويتمتعون بجميع الحقوق السياسية والمدنية [٣] وعلى هذا وفر الدستور الهندي سنة ١٩٥٥ م قانونا لمنح الجنسية إلى مواطني البلد فيخضع منح الشخص بصفته مواطنا في الهند في الدستور الهند لسنة ٢٠١٥ المعدل في مواده من (١١) من الجزء الثاني لعدة شروط من اجل منحه الجنسية وطبقا لما ينص عليه القواعد والقوانين الدستورية والسياسية في النظام السياسي الهندي. وعلى هذا نرى ان تاريخ نشأة الجنسية قد مر بعدة مراحل تاريخية قبل أن يصل على ما هو عليه حاليا وكالاتي :

أ- أنشأت حكومة الهند البريطانية قانون سنة ١٨٥٨م أذ نصت فيه على جلب جميع أو غالبية الهنود تحت حكم الامبراطورية البريطانية وفي هذا القانون تم تقسيم الهنود تحت الحكم البريطاني عموما. إلى فئتين وهما كالاتي [٤]:

١- يقع الهنود المقيمون والمولودين في الهند البريطانية تحت السيطرة المباشرة للتاج البريطاني وولائهم له وحملوا صفة الرعية البريطانية اعتباراً من (١ يناير ١٩١٥ م) وحدد القانون الجنسية البريطانية وعامل الاجانب في سنة ١٩١٤م الرعايا البريطانيون

على أنهم أولئك الذين ولدوا أو تم تجنسيهم في اراضي السيادة البريطانية (بما في ذلك الهند البريطانية مع ازواجهم واطفالهم .

٢ – الهنود المقيمون والمولودين في ولاية أميرية في ظل الحكم البريطاني أو في أي محمية بريطانية و أخرى يتمتعون بوضع الشخص البريطاني المحمي [٥] فكان الاشخاص البريطانيون المحميين يعتبرون بحكم القانون اجانب ولكن يمكنهم السفر بجوازات سفر البريطانية ، واعتباراً من ١٥ اغسطس ١٩٤٧ م) تأسست الهند كدولة مستقلة وظل جميع الهنود المقيمين أو المولودين في المقاطعات الهندية أو المتجنسين فيها بشكل قانوني رعايا بريطانيين بموجب القسم (١٨)) المادة (٣) من قانون الاستقلال الهندي لسنة ١٩٤٧ م فكان الهنود المقيمون في الولايات الأميرية التي انضمت إلى الهند ينظر اليهم على أنهم رعايا بريطانيون بينما احتفظ المقيمون في المحميات البريطانية بوضع الاشخاص المحميين البريطانيين.

ب – اثر تغيرات الاقليمية على قانون الجنسية :

في ٢٠ ديسمبر ١٩٦١ م وبعد عمليات عسكرية عدة استطاعت الهند الحصول على اراضي عدة منها ناغار ها فيلي و دامان وديو وغووا ودائرا والتي كانت تحت سيطرة البرتغال وتم الحصول على بونوتشيري وكاريكال وماهي ويانام بعد معاهدة تنازل من فرنسا في سنة ١٩٥٤م والتي حضيت بمصادقة الجمعية الوطنية الفرنسية في ١٩٦٢ وكانت مدينة شائرناغور الفرنسية قد صوتت للانضمام إلى الاتحاد الهندي

سنة ١٩٤٩ م [٦] كما تم دمج ولاية سيكسم مع الهند وكما تم الحصول على بعض الأراضي في الجزء الشرقي من الهند بالاتفاق مع باكستان ومن اجل توفير المواطنة صراحة للأشخاص الموجودين في الاقاليم كما هو مذكور اعلاه اصدرت الحكومة المركزية مرسوم دوا ودامان وديو (المواطنة لسنة ١٩٦٢م الى ولايات) درادرا ناغار هافيلي وبنغلادش من قانون المواطنة وبالنسبة الى سيكسيكم قام الرئيس بتوسيع قانون المواطنة والقواعد ذات الصلة من الدستور الهندي كما اصبح الاشخاص الذين يعيشون في اراضي الهند مواطنين هنود تلقائيا من خلال تشغيل الاحكام ذات الصلة ووضع الدستور الهندي ايضاً احكاماً خاصة بوضع المهاجرين من اراضي باكستان والتي كانت جزء من الهند قبل التقسيم [٧] .

ا – مفهوم المواطنة في اللغة :

أن مفهوم المواطنة في اللغة العربية الوطن وهو المنزل الذي يقيم فيه الانسان والجمع أوطان ويقال وطن بالمكان أي أقام وأوطنه اتخذه وطنا وأوطن فلان واوطن بها أرض كذا أي اتخذها محلاً ومسكناً يقيم فيه [٨]ووطن بمعنى اتخذه وطناً توطن البلد وجمع الوطن أوطان : منزل اقامة الانسان الذي ولد فيه أم لم يولد. سامي مهدي العزاوي مفهوم المواطنة لدى الشباب العراقي, مركز ابحاث الطفولة والأمومة, بحث مقدم إلى

ب – المواطن : ويقصد به أن الانسان اتخذ هذا البلد موطنا له سواء ولد فيه ام لم يولد ومن اجل اقامته والممارسة أعماله فيلتزم بالنظام بنظامه ويحافظ على أمنه

واستقراره ويسعى لتحقق مصالحه ومصالح المجتمع الذي يعيش فيه وليسهموا في تنمية وطنهم وبناء مجتمعهم.

ثانياً : المفهوم الاصطلاحي للمواطنة :

أن الوطنية بمعنى حب الوطن (Patriotism) في اشارة واضحة إلى مشاعر الحب والارتباط بالوطن وما ينبثق عنها من استجابات عاطفية أما المواطنة (Citizenship) فهي صفة المواطن والتي تحدد من حقوقه وواجباته الوطنية ويعرف فيها الفرد حقوقه ويؤدي واجباته . عن طريق التربية الوطنية ولقد حددها (cherry) خلال المواصفات الدولية التي يتسم فيها المواطن هي عن طريق احترام حق الآخر وحريته و فهم اقتصاديات العالم وتفعيل وفهم أيدولوجيات مختلفة والمشاركة في ادارة السلام الدولي ولقد عرفت دائرة المعارف البريطانية (Encyclopedia Britannica) المواطنة بأنها (علاقة بين الفرد والدولة كم قد يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة ان حقوق وواجبات في تلك الدولة) [٩]وعلى هذا تعددت التعاريف الخاصة بمفهوم المواطنة يستمد فهو لها في اللغة أن فهوم الوطن بينما في على الاجتماع إلى المواطنة باعتبارها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين الفرد الطبيعي ومجتمع سياسي) دولة (يقوم من خلالها الطرف الأول المواطن بتقديم الولاء بينما يتولى الطرف الثاني الحماية حسب تعريف محمد عاطف غيث وأن هذه العلاقة تحكمها انظمة حكم قائمة على الدستور والقانون والنظام العام والحفاظ على مصالح الوطن والمجتمع بأكمله [١٠] ولقد عرف سامح فوزي المواطنة بانها تمتع الشخص بالحقوق والواجبات وممارستها في بقعة جغرافية معينة لها حدود محددة وتعرف

بالوقت الراهن بالدولة القومية الحديثة التي تستند إلى حكم القانون [١١] ويعرفها (محمد مصطفى القباج) بانها وصف سياسي الأفراد المجتمع المنضويين تحت الدولة تتبنى الاختيار الديمقراطي فهي وضعية تسمو على الجنسية وتجعل العلاقة مع الدولة علاقة شراكة في الوطن وعلاقة تشاركية غير تبعية كما هو الشأن في الأنظمة الاستبدادية والاقتصادية التي يعتبر فيها الافراد رعايا لا مواطنين . ولقد عرفها (خالد عليوي العرداوي) بانها توزيع إلى افراد المجتمع بناءاً على قاعدة الاعتراف بمساواتهم جميعاً أمام القانون وبتكافؤ حقوقهم تجاه سياسي الدولة وعلى نحو لا تمييز فيه بينهم على أساس العرق أو المذهب أو الأصل الاجتماعي كما انها تعني الاشتراك على قدم المساواة في الحقوق والواجبات التي يفرضها الانتماء الى مجتمع سياسي وبات المواطن هو من يتمتع بتلك الحقوق التي يقرها المجتمع وتحظى بحمايته من جهة ويتحمل تلك الواجبات ويحاسب على التقصير في ادائها من جهة ثانية [١٢] .

ثالثاً : اختلاف المواطنة عن الهوية :

المواطنة هي انتساب جغرافي إلى أرض معينة وفي حين أن الهوية هي انتساب ثقافي إلى معتقدات ومعايير وقيم معينة . وأن تشكيل الهوية على أساس تنوع لغوي مثلما حدث في الهند يساعد الذين ينتمون إلى مجموعة لغوية متنوعة يمكنهم تكوين أمة إذ رغبوا في ذلك وهذا يقود إلى أهم شرط ما يشير اليه الكاتب رينان ابان ارادة البقاء

والوحدة هي أهم شرط لبناء الامة وليس فقط لغة أو الدين أو العرق فالأخيرة ليست شرطًا ضروريا لتشكيل الهوية الوطنية [١٣]

رابعا : اختلاف الجنسية عن المواطنة :

المواطنة هي الانتماء القانوني والشرعي إلى دولة معينة، مما يمنح الشخص حقوقا وواجبات .إنها تعبير عن الانتماء الوطني والانتماء إلى مجتمع معين والاعتراف بالسلطات القانونية والسياسية لهذا المجتمع .وتتضمن حقوق المواطنة قدرة الفرد على المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية للدولة والحصول على حماية من القانون والحقوق المدنية والسياسية المتعلقة بالتصويت وتقديم الشكاوى والمشاركة في الإجراءات القضائية .كما تتضمن واجبات المواطنة الالتزام بالقانون والمشاركة في الحياة العامة ودفاعاً عن مصالح الدولة.تختلف حقوق وواجبات المواطنة من بلد إلى آخر وقد تتضمن قوانين المواطنة أيضاً الحصول على جنسية البلد وحق الإقامة بشكل دائم.بشكل عام، المواطنة تعتبر عقد اجتماعي بين الفرد والدولة ينظم العلاقة بينهما، ويحتوي هذا العقد على مجموعة من الحقوق والواجبات الذي ينبغي لكل طرف أن يلتزم بها. أما الجنسية هي الانتماء القانوني والشرعي للفرد إلى دولة معينة .تمنح الجنسية الفرد الحقوق والواجبات المتصلة بالانتماء إلى الدولة، مثل الحق في التصويت والترشح والحصول على حماية دولية .الجنسية أيضا تحدد العلاقة القانونية بين الفرد والدولة وتحدد الحقوق والواجبات المتصلة بها.تختلف قوانين الجنسية من بلد إلى آخر .في بعض البلدان، يمكن للفرد أن يحمل جنسية واحدة، في حين يمكن للآخرين أن يحملوا جنسيات متعددة .يمكن الحصول على الجنسية عن طريق الولادة

في البلد المعني، أو من خلال الزواج، أو عن طريق الطلب أو الطرق الأخرى التي تحددها قوانين كل بلد .

فالجنسية تمثل الرابطة القانونية والسياسية و التي تنشئها الدولة و تستمد الجنسية صفتها القانونية من القانون الذي تنشئه الدولة بالتشريع وفيه يحدد الشروط من أجل اكتسابها وفقدانها وما يترتب عليها من واجبات وحقوق متبادلة بين كل فرد من رعايا الدولة وأن فكرة الارتباط هذه تقوم على أساس فكرة الولاء للدولة و تقتضي بذوبان ساتر الأفراد الذين تجمعهم هذه الرابطة واندماجهم في مجموعة واحدة متضامنة ولها مصالح مشتركة وكيانات سياسية تتمثل بالدولة .[١٤]وان الجنسية تعبر عن الانتماء الوطني والانتماء إلى دولة معينة وتحدد العلاقة القانونية والسياسية بين الفرد والدولة.وان إدارة الجنسية تمنح للمواطن حقوق وحريات خاصة في خارج البلد بحكم جنسيته بالإضافة إلى الحقوق الأخرى التي يتمتع بها المواطن في داخل البلد الذي يعيش فيه . فالجنسية عادةً ما تشير إلى الانتماء القانوني لدولة معينة .يمكن للشخص أن يحمل جنسية وطنية مختلفة .على سبيل المثال، يمكن لشخص أن يكون لديه جنسية سعودية ويعيش في الولايات المتحدة الأمريكية.من ناحية أخرى، المواطنة تشير إلى الانتماء الشخصي والقومي لفئة معينة أو لبلد معين .قد ترتبط المواطنة بالهوية الوطنية والانتماء الثقافي والاجتماعي .بشكل عام، يمكن لشخص أن يمتلك جنسيات متعددة ويعبر عن مواطنة مختلفة تبعا لظروفه الشخصية والقانونية .تختلف القوانين المتعلقة بالجنسية والمواطنة من دولة إلى أخرى، وقد تكون هناك اختلافات في الحقوق والتزامات المرتبطة بكل منهما.

المطلب الثاني الوضع القانوني لمنح الجنسية في الهند :

ا – الجنسية بالميلاد :

أي شخص ولد في الهند في (٢٦ يناير ١٩٥٠م) أو بعده ولكن قبل قانون ١٩٨٦ في (١) يوليو ١٩٥٧ . يكون مواطناً هندياً بالولادة فالشخص المولود في الهند أو بعد (١) يوليو ١٩٨٧ م هو مواطن هندي ولكن قبل (٣) ديسمبر ٢٠٠٤ م) يعتبر مواطنا هنديا اذ كان احد والديه هنديا وقت الولادة ، وفي سنة ٢٠١٢ – قضت محكمة مومباي العليا بأن الرجل الذي يولد في كشمير الخاضعة للإدارة الباكستانية ودخل الهند وكان هندياً يجب منحه الجنسية الهندية لأن الهند تعتبر منطقة كشمير خاضعة لها . إذ أن هنالك أربع شروط للحصول على الجنسية الهندية وهي كالاتي [١٥]

١- كل شخص كانت محلة أقامته في أراضي الهند.

٢ _ ولد من أي من والديه على أراضي الهند.

٣ _ الذي ولد في أراضي الهند .

٤ _ كان مقيما في اراضي الهند لمدة لا تقل عن (٥) سنوات نسبق مباشرة بدء العمل بهذا الدستور ويكون من مواطني الهند. وهذا يعني أن الشخص يجب أن يكون لديه محل اقامة دائم في أي مكان بالهند فيتناول القانون في مواده من (٦) إلى(١٠) في حقوق الأشخاص الذين هاجروا إلى باكستان من أصل هندي والأشخاص الذين يقيمون خارج البلاد و الأشخاص الذين يكتسبون طواعية جنسية دولة اجنبية فهم لم يعودوا مواطنين في الهند [١٦]والبرلمان سلطة حماية الحقوق والمواطنة بموجب المادة (١١) من الدستور الهندي المعدل لسنة ٢٠١٥ م وحسب المدة (٥٧) من الجنسية

أو التخلي السجل من الدستور الهند لسنة ١٩٥٥م . ولقد أوضح الدستور في العديد من مواده حول حيازة الجنسية أو فقدان عن الجنسية الهندية لاكتساب جنسية دولة أجنبية . فلقد . تم توفير مواد لترتيب السجل الوطني للمواطنين الهنود والمواطنة في خارج الهند [١٧] ولقد حدد الدستور الهندي حول حقوق المواطنة البعض المهاجرين إلى باكستان وأنه لا يجوز اعتباره مواطناً هندياً كل من هاجر من أراضي الهند إلى اقليم يقع ألان في باكستان [١٨]شريطة أن يكون التوطين أو تصريح بالعودة الدائمة الصادر عن أي سلطة بموجب القانون الان. وحرمان أي شخص من اكتساب جنسية الهند كل من تخلى عن جنسيته في صالح اكتساب جنسية دولة أجنبية [١٩] أما اذا كان هنالك اقليم قد أصبح جزء من الهند بعد انضمامه أليها فأن الهند سوف تقوم بمنح مواطني ذلك الاقليم الجنسية الهندية وما إلى ذلك فعند انضمام اقليم بونديشيري في سنة ١٩٦٢م أصبح كل الأشخاص الذين هم شعب ذلك الاقليم جزءاً من الهند وأصبح مواطنيها مواطنون هنود بموجب قانون الجنسية لسنة ١٩٦٢م [٢٠] ولقد سمح القانون بازدواج الجنسية للأشخاص من أصل هندي أو لمن كان أحد والديه أو أجداده ممن هاجروا إلى الهند في(٢٦ يناير ١٩٤٧م) و أطفالهم تحت السن القانوني . فالمواطن الهندي مزدوج الجنسية يسمح له بالعيش في الهند على عكس الشخص الغير حامل بطاقة هوية الوطنية الهندية والذي يسمح له بالبقاء في الهند فترة (٦) اشهر فقط ولا يعطى له حق التصويت ولا حتى المشاركة في الانتخابات العامة [٢١]

فحسب القانون المعدل أن المواطن الهندي الأصل يتمتع بالعديد من الحقوق والواجبات التي منحها وكفلها له الدستور الهندي بما يضمن تحقيق العدالة والمساواة بين أفراد الشعب الواحد .

ب – المواطنة بالنسب :

لقد اتخذت الحكومة الاتحادية في الهند قراراً يفضي إلى اعتباراً ومن تاريخ(٣ ديسمبر ٢٠٠٤) فصاعداً لن يتم اعتبار الاشخاص المولودين خارج الهند مواطنين هنود مالم يتم تسجيل ميلادهم في بعثة دبلوماسية هندية خلال سنة واحدة وبأذن من الحكومة الاتحادية أن يجب تقديم طلب التسجيل ولادة الطفل إلى بعثة دبلوماسية هندية ويجب أن يكون مصحوباً بتعهد خطي من والدي الطفل بأنه لا يحمل جواز سفر دولة أخرى [٢٢].

ج – الجنسية عن طريق التسجيل :

يمكن للحكومة الاتحادية بناءاً على طلب ما ان تسجل كمواطن هندي وبموجب المادة (٥) من قانون الجنسية لسنة ١٩٥٥م أي شخص ليس مهاجراً غير شرعي أذ كان ينتمي إلى أي من الفئات التالية :

١. شخص ذا اصول هندية مقيم عادة في الهند ولمدة سبع سنوات قبل تقديم الطلب .

٢ .شخص من اصل هندي يقيم عادة في أي بلد أو مكان خارج الهند الغير مقسمة .

٣ . شخص متزوج من مواطن هندي ويقيم عادة في الهند لمدة سبع سنوات قبل تقديم طلب التسجيل .

٤ . الاطفال القصر يعودون إلى أشخاص من مواطني الهند .

٥ . شخص بالغ في السن والاهلية تم تسجيله كمواطن هندي في الخارج ولمدة خمس سنوات وكان يقيم في الهند لمدة عام واحد قبل تقديم طلب التسجيل .

كما أن التعديل الدستوري لقانون الجنسية لسنة ١٩٨٦م شرع بعد العنف والتحريض في ولاية أسام الهندية والاضطرابات التي حدثت هنالك .

د – طرق من الجنسية إلى المواطن عبر البحار . حامل بطاقة (OCI) [٢٣]

وتكون طرق كالاتي :

١. من كان الشخص مواطناً في بلد آخر ولكنه كان مواطناً هندياً في أي وقت و بعد اجتماع لجنة الدستور .

٢. من كان مؤهلاً ليصبح مواطناً هندياً بعد ١٩٥٠ – ١ – ٢٦ م.

٣ . من أصبح اقليمه جزء من الهند بعد ١٩٤٨ – ٨ – ١٥ م.

٤ . من هو طفل قاصر وكلا والديه مواطنون في الهند أو احد والديه مواطناً في الهند ويشمل هذا القانون الأشخاص على النحو التالي :

ا – من كان طفل قاصراً من الأشخاص المذكورين أعلاه .

ب – من كان أبنه أو حفيده أو حفيده الكبير مواطناً هندياً أو كلا والديه الطفل (هنوداً أو احد والديه هندياً) .

ج – من تزوج زوج أجنبي الأصل وكان مواطناً من الهند وكان الزوج من أصل أجنبي ولكنه حامل هوية بطاقة هوية المواطن الأجنبي المسجل في الهند وبموجب المادة (٧) وقانون الجنسية لسنة ١٩٥٥ م والذي تم تسجيله و أقامته لمدة لا تقل عن سنتين في الهند وقبل تقديم طلب مباشرة بموجب هذا القسم . وبشرط أن لا يكون مواطناً من بنغلادش أو باكستان و قد حدد بموجب أخطار رسمي في جريدة رسمية باسم مواطن حامل بطاقة من خارج الهند [٢٤] وان بطاقة (OCI) هي في الواقع ليست جنسية حيث أن الدستور الهندي يحظر المواطنة المزدوجة و الجنسية المزدوجة وحسب المادة (٩) من الدستور ولكن قانون تعديل المواطنة لسنة ٢٠١٥ م أدخل برنامج جديد باسم حامل بطاقة المواطن ما وراء البحار (فمن خلال دمج مخطط بطاقة (PLO)) ع بطاقة (OCI) فتكون قد قدرات بطاقة (PID) في الفترة من(٢٠٠٢ – ٢ – ١٩) م (وبطاقة (OCI) تقدم في ٢٠٠٥-٢-١ م) فمن كان مواطنا في دولة معينة وهي أستراليا – كندا – فرنسا – اليونان ايرلندا – اسرائيل – ايطاليا – هولندا _ البرتغال – قبرص – السويد _ سويسرا _ المملكة المتحدة – الولايات المتحدة فهم هؤلاء مؤهلين للحصول على طلب ازدواجي الجنسية [٢٥]أي يستطيع أن يكتسب جنسية هذه الدول مع الاحتفاظ بجنسيته الأصلية الهندية. ففي سنة ٢٠٠٣ عدلت الحكومة الاتحادية قانون حقوق المواطنة ومنحت الجنسية المزدوجة للمواطنين ذوي أصول هندية في ١٦ بلد مختلف .

المطلب الثالث : : شروط سحب الجنسية في الهند :

تفقد الجنسية الهندية بعدة طرق نص عليها القانون والدستور الهندي الخاص بمنح و اكتساب وفقدان الجنسية لسنة ١٩٥٥ وهي كالاتي [٢٦]:

ا – في حالة كون أن الشخص قد تخلى طواعية عن الجنسية الهندية : من اجل اكتساب جنسية دولة أجنبية أخرى وحسب أحكام المادة (٥٦٨) من الدستور الهندي المعدل لسنة ٢٠١٥ م فلا يعتبر مواطناً هندياً أي يفقد الجنسية الهندية والطفل القاصر لهذا الشخص يفقد الجنسية تلقائياً أيضاً ولكن يحق له استعادة جنسيته بعد أن يبلغ الطفل (١٨) سنة و أن الشخص الذي يصدر أعلاناً بالتخلي عن الجنسية الهندية يجب أن يكون على قدر من العمر الكامل والقدرة.

ب – بواسطة الأنهاء : فعندما يكتسب شخص ما و من دون أكراه أو أكراه غير مبرر أو تعمد ومن وعي جنسية دولة أجنبية أخرى فان هذا الاكتساب سوف ينهي تلقائياً جنسية الهند ولا يطبق هذا القانون أذا كانت الهند في حالة حرب مع دولة أخرى .

ج – بواسطة الحرمان : تقوم الحكومة الاتحادية في الهند بالأنهاء الالزامي للمواطنة في الهند أذا كان هذا المواطن قد حصل على جنسية بأحد الطرق التالية [٢٧]:

١ . أن المواطن قد حصل على جنسيته عن طريق الاحتيال.

٢ . أذا أظهر عدم الولاء للدستور الهندي .

٣ . أن المواطن قد تاجر أو تواصل مع العدو أو ساعد العدو خلال الحرب .

٤ . أن المواطن خلال ٥ سنوات من تاريخ منحه الجنسية (تجنس) قد تم سجنه في أية دولة أخرى لمدة تزيد على سنتين.

٥ . ان المواطن قد أصبح مقيماً خارج الهند لمدة تصل إلى (٧) سنوات متواصلة [٢٨] وقد نص الدستور الهندي على نظام المواطنة الموحدة رغم أنه نظام اتحادي ويتبنى نظام فيدرالي الحكم أي حكومة اتحادية وحكومة الولاية) إلا أنه يمنح الجنسية الموحدة فالمواطنون في الهند يدينون بالولاء للهند الاتحادية فلا جنسية أخرى أو جنسية الدولة المنفصلة .

ففي حالة تم اقتراح الأمر ضد شخص معين على اية من الأسباب السابقة الذكر فيكون من حق ذلك الشخص احالة قضيته الى لجنة التحقيق بهذا الأمر وقد تقوم الحكومة الاتحادية ب احالة قضيته إلى لجنة التحقيق والمكونة من رئيس اللجنة وكونه يمارس مهنه القضاة لمدة لا تقل عن (١٠) سنوات وعضوان أخران تكون المحكمة العليا قد عينتهما الحكومة الاتحادية وتسترشد الحكومة الاتحادية عادة بهذا التقرير الصادر عن هذه اللجنة و بموجب هذا القسم كما نص الدستور الهندي في المادة (٥) على حقوق المواطنين الذين هاجروا من باكستان إلى الهند وبغض النظر عن أي شيء في المادة (٥) فأن الشخص الذي قد يهاجر إلى اقليم الهند والذي هو جزءاً من باكستان يجب أن يعتبر مواطنا هنديا [٢٩] وعلى هذا ظهر ما يسمى بالمواطن حامل بطاقة (PIO) والذي يقصد فيه الشخص من كان هو أو أحد والديه أو أيا من أسلافه كان هندياً بالأصل وهو في الوقت الحاضر يحمل جنسية

دولة أخرى أي أنه هو أو هي يحمل جواز سفر أجنبي [٣٠] فكانت تعمل بالتوازي على الرغم من أن بطاقة (OCI) [٣١] أصبحت أكثر شعبية وهذا مما سبب الارباك ودفع الحكومة الى دمج البطاقتين وأخذ الخصائص الايجابية لكل منهما و أخيراً تم اعتبار حاملين بطاقة (PIO) هم حاملين بطاقة (OCI) في (٢٠١٥ – ١ – ٩) م [٣٢] كما نص الدستور الهندي في المادة (٩) على الحقوق المواطنين المهاجرين إلى باكستان ووضع أحكام تفصيلية وخاصة بهم حول منحهم الجنسية [٣٣]و أن الهند تجنيت مشكلة التمييز ما بين طوائف الشعب الواحد نظراً للتعددية الاثنية والعرقية و الطائفية فيها وتلافت هذه المشكلة عن طريق نظام البطاقة الموحدة أي نظام المواطنة الفردية [٣٤]وهنا خصص وميز الدستور الهندي المواطن حامل بطاقة (PID) أي المواطن الاصلي الهندي عن المواطن حامل بطاقة) (OCI) بطاقة المواطن عبر البحار .) حصر و يقصد بحامل البطاقة (OCI) هو المواطن الساكن خارج الهند وكان يقيم في الهند لمدة سنة واحدة وكان مقيم خارج الهند لمدة (٥) سنوات متتالية فأنه بموجب القسم (١) (٥) الفقرة) ز (من قانون المواطنة لسنة ١٩٥٥ م يحق متحه الجنسية الهندية كشخص حامل للبطاقة) . (OCI) وقد يمنح حال هذه البطاقة المزايا التالية :

أ – تأشيرة الدخول متعددة الاغراض لزيارة الهند مدى الحياة.

ب – الاعفاء من ابلاغ سلطات الشرطة عن مدة المكوث في الهند

ج التكافؤ مع الهنود الغير مقيمين في المجالات المالية والاقتصادية والتعليمية باستثناء حيازة الممتلكات الزراعية أو المزارع . وقد يحظر علية الأمور التالية :

١ . لا يحق لحامل بطاقة هوية المواطن ما وراء البحار الحصول على جميع الحقوق و الامتيازات التي يتمتع بها المواطن الهندي الأصلي.

٢. لا يحق له المساواة في فرص العمل في الوظائف العامة للدولة .

٣ . لا يحق له الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية.

٤ . لا يحق له الترشيح لمنصب نائب الرئيس .

٥ . لا يحق له التعيين بمنصب قاضي في المحكمة العليا.

٦. لا يحق له التسجيل للتصويت في الانتخابات العامة أو الانتخاب .

٧ . لا يحق له التعيين في الخدمات العامة والمناصب فيما يتعلق بشؤون الاتحاد في آية ولاية ما عدا التعيين في خدمة ومشاركة الحكومة الاتحادية في أي مجال. ومع ذلك لاشي من الأحكام السابقة يمكن أن يقلل أو يؤثر على قوة البرلمان الوضع أي أحكام خاصة بمنح و أنهاء المواطنة وفي كل المسائل ذات العلاقة بالمواطنة .

وعلى الرغم من الديمقراطية والعلمانية التي تتمتع بها الهند ألا أن هنالك بعض القوانين التي مارست التطرف ضد المسلمين ففي ولاية أسام أعلنت السلطات الهندية سحب الجنسية من أربعة ملايين شخص بموجب قائمة المواطنين المثيرة للجدل ولقد أثارت هذه الحادثة المخاوف من عمليات الترحيل للمواطنين غالبيتهم من المسلمين الذين يتكلمون البنغالية وذكرت السلطات أنها تريد مكافحة الهجرة الغير شرعية من بنغلادش وأن ولاية أسام هي الولاية الوحيدة التي تقيم فيها سجلاً للمواطنين . وعلى

هذا ربما مثل هكذا أجراء قد يهدد وحدة وسلامة الهند بأثارة النعرات الطائفية مستقبلاً . ويهدد الديمقراطية والنظام السياسي الفيدرالي في الهند .

المطلب الرابع : الوضع القانوني الخاص لولاية أسام الهندية :

لقد حدد الدستور الهندي وضع خاص لولاية أسام الهندية بموجب الجدول السادس الإدارة المناطق القبلية فيها وتخصيص مناطق للحكم الذاتي فيها وتشكيل مجالس محلية واقليمية خاصة بها واعطاء سلطات للمجالس المحلية والاقليمية فيها لوضع القانوني الخاص بها واقامة العدل في مقاطعاتها ومناطق حكمها الذاتي مع ضمان حقوق القبائل المحرومة والمهمشة في تلك المناطق وغيرها من القوانين والصلاحيات التي تميزها عن غيرها من ولايات الهند .

وطبقاً للتعديل الدستوري لسنة ١٩٨٥م منحت ولاية أسام " فيما يخص حقوق الجنسية ما يلي [٣٥]:

١ – جميع الأشخاص من أصل هندي والذين جاءوا إلى أسام من بنغلادش قبل (١ يناير ١٩٦٦) والذين كانوا يقيمون في ولاية أسام يمنحون الجنسية الهندية.

ب – كل شخص من أصل هندي جاء إلى اسام قبل أو بعد (١) يناير ١٩٦٦ م (ولكن قبل ٢٥ مارس . ١٩١٨) (جاه من بنغلادش والذي كان . يقيم عادة في اسام وتم اعتباره كأجنبيي يجب أن يعيد تسجيل نفسه فيعتبر هذا الشخص مسجلاً مواطناً هندياً اعتباراً من تاريخ انقضاء ١٠سنوات من تاريخ تسجيله مواطني الهند باستثناء حق التصويت . كأجنبيي ولكن في فترة ال (١٠) سنوات التي تليها يجب أن يكون له نفس الحقوق والواجبات التي يتمتع بها مواطني الهند ولكن باستثناء حق التصويت.

وعلى الرغم من الديمقراطية والعلمانية التي تتمتع بها الهند ألا أن هنالك بعض القوانين التي مارست التطرف ضد المسلمين ففي ولاية أسام أعلنت السلطات الهندية سحب الجنسية عن أربعة ملايين مسلم بموجب قائمة المواطنين المثير للجدل ولقد أثارت هذه الحادثة المخاوف من عمليات ترحيل إلى المواطنين غالبيتهم من المسلمين الذين يتكلمون البنغالية وذكرت السلطات أنها تريد مكافحة الهجرة الغير شرعية من بنغلادش والولاية أسام هي الوحيدة التي تقيم فيها سجلاً للمواطنين [٣٦] . كما قامت الحكومة في الهند بمنح الاقليات في عموم دول العالم الجنسية الهندية اعتباراً انهم مضطهدين في تلك الدول ولم تقم بمنح المواطنين المسلمين نفس الحقوق والواجبات التي اعطتها لغيرهم وفي هذه الخطوة خرق للدستور الهندي الذي ساوى بين الافراد في الحقوق والواجبات التي وضعها الدستور لهم . فكان نص المواد من (٥ إلى ١١) تنص على تنظيم حقوق المواطنة وفي (الجزء الثالث [٣٧]) من الدستور نص على الحقوق الاساسية والتي ساوى فيها الدستور بين مواطني الهند في الحقوق والواجبات بغض النظر عن دياناتهم وعقائدهم ومع منحهم حق التعبير والكلام وغيرها الكثير من الحقوق والواجبات التي تحمي مواطني الهند وبموجب الدستور .

المطلب الخامس: التحديات التي تواجه المواطنة :

تعتبر الهند من الدول التي تتميز بكبر مساحتها و بتنوع دياناتها ولغاتها واعراقها فكان نظامها من الانظمة اتباع نظامها السياسي للامركزية السياسية والإدارية في ادارة

.

الهند الا انها عانت من المحاولات الانفصالية ولذلك تنتشر قضايا الاقليات فيها لعدم اندماجهم في المجتمع وهذا يعد من أهم مصادر تهديد الأمن. القومي فيها أن يوجد فيها العديد من الاعراق ومنهم الأريون ونسبتهم ٧٢ % . ومنهم الدرافيدايان ٢٥٪ ثم المنغوليون والاعراق الأخرى [٣٨] ٣٪ أما نسب الديانات في الهند فهي ٨٠ % للديانة الهندوسية و ١٣.٤٪ للإسلام و ١٩ للسيخية و ٠,٨ للبوذية و ٠,٤ % للجينية وهذا العدد قابل للتغيير مع زيادة عدد سكان الهند بمرور الوقت [٣٩] فالتركيب الطبقي في الهند معقد وشديد الجمود فهو يجمع في جذوره بين المعتقدات الدينية والتقاليد الاجتماعية فأفراد الطبقة ملزمون بالانتماء إلى هذه الطبقة ويحظر عليهم الانتقال إلى بقية الطبقات [٤٠]ولقد عانت ولاية أسام من العديد من الصراعات الطبقية والدينية فيما بينهما ولقد زادت الاضطرابات هنالك بعد تعيين السلطة الاتحادية للحاكم من الطبقة الهندوسية في ولاية يقطنها اغلبية مسلمة وقيام هذا الحاكم وبمساندة من حزب بهاراتيا جاناتا بأطلاق حملة اسقاط الجنسية عن (٤) مليون مسلم في ولاية أسام الهندية وفي هذه الخطوة كانت باتجاه توثيق العنف والاضطرابات في الهند إضافة إلى الغاء الوضع الخاص لولايتي جامو وكشمير الجزء الخاضع لسيطرة الهند من اقليم كشمير المتنازع عليه مع باكستان من الحزب قانوناً مدنياً موحداً ووعد ببناء معبد ضخم للأله الهندوسي (راما) على أنقاض مسجد بإبري المتنازع عليه بين المسلمين والهندوس بمدينة أيدوها الوسط (ومن المفارقة أن نتائج عملية توثيق الجنسية جرت تحت أشراف المحكمة العليا وأن ٣٤٪ من سكان ولاية أسام هم من المسلمين مما يجعلها

ثاني اكبر ولاية من ولايات الهند من حيث عدد المسلمين بعد ولايتي جامو وكشمير وبموجب الحملة يتعين على سكان ولاية أسام و ثلثهم من المسلمين) تقديم وثائق تثبت أن اسلافهم كانوا هنود قبل قيام بنغلاديش سنة ١٩٧١م . فعلى الرغم من أن الدستور الهندي اشار في الجزء الأول من الحقوق والحريات الأساسية وفي المواد ٢٦, ١٥,٢١,٢٥ ١٤) و ٣١) إلى المساواة في) الدين وحرية التعبير وحظر التمييز على أساس الدين أو العرق أو الطائفة أو الجنس أو مكان الولادة [٤١] اعتناق التحديات التي تواجه المواطنة ألا أن الحكومة الاتحادية في الهند وحكومة الولاية صعدت من عملياتها ضد المسلمين في ولاية أسام وهذا أدى إلى نشوب العديد من الاضطرابات في العديد من الولايات الهندية وخاصة بعد اجراءات الأمن بالمدن الكبرى وفي نفس الوقت ارتفاع عدد القتلى والمعتقلين بين المسلمين الغاضبين من قانون منح الجنسية لأتباع ديانات أخرى ليس من بينها الاسلام . وانت هذه المصادمات العنيفة إلى استمرار العداء بين الهندوس والمسلمين واصبحت سمة مميزة على الساحة السياسية في الهند منذ انفصال باكستان عن الهند سنة ١٩٤٧ م عندما قتل مئات الالاف وشرد الملايين فكان غاندي يدعو إلى (سياسية اللا عنف في العديد من خطاباته السياسية ولكن توالي الحكومات المتعاقبة على الحكم بعده وتعدد وكثرة الاحزاب السياسية وزيادة المشاحنات الطائفية كل هذا أدى بالهند إلى ما وصلت عليه الحال الآن فكان عليها التقليل من هذه المشاحنات التي تهدد وحدة ومستقبل الهند [٤٢]واضحت الاصوات التي تنادي بالحوار والعيش المشترك إلى السيطرة على هذه المشاحنات وعلى التنديد بالعنف ومن يمارسه والعمل على محاصرته والقضاء

على أسبابه [٤٣]وتوفير منابر للتقريب بين مختلف الأراء وردم هوة الخلافات . وفي ٣١ اغسطس ٢٠١٩م تم نشر السجل الوطني النهائي للمواطنين في ولاية أسام الهندية مع استبعاد اسماء أكثر من ١.٩ مليون شخص بما في ذلك العديد ممن عاشوا في الهند لسنوات طوال وهذا أكبر حدث قانوني متفرد على نطاق السكان المتضررين منذ تقسيم اللاجئين واعادة توطينهم فأن الأمر لا يقتصر على ١.٩ مليون شخص فحسب بل يشمل اسرهم ايضاً [٤٤] وبالنظر إلى أن الحكومة تقدم مشروع التحقق من الجنسية (في أماكن أخرى ووجدت منظمة هيومن رايتس ووشت وهي منظمة خاصة بحقوق وحريات الانسان أن قانون لاجئين أو قانون الجنسية في ولاية أسام الهندية يفتقر إلى المعايير الدولية الخاصة بالمساواة وعدم التمييز بين طبقات الشعب وهو يمثل انتهاك للحرية الدينية التي نص عليها الدستور الهندي وبذلك ينتهك قانون تعديل المواطنة لسنة ٢٠١٩م التزامات الهند الدولية بمنع الحرمان من الجنسية على أساس العرق أو الدين أو النسب أو الاصل القومي أو العرقي كما هو وارد في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ومعاهدات حقوق الانسان الأخرى التي صادقت عليها الهند سنة ١٩٩٢ م ويبعد هذا القانون استهداف للمسلمين في ولاية أسام الهندية فمنذ تولي أدارة حزب بهاراتيا جاناتا بقيادة رئيس الوزراء مودي والحزب ومؤيديه يدلون بتعليقات متطرفة ومعادية للمسلمين وهذا ما أدى إلى تشجع بعض الجماعات المسلحة على ضرب الرجال المسلمين والتعدي على عوائلهم فقامت مثلاً بعض المجموعات المتطرفة المنتمون إلى حزب بهاراتيا جاناتا في سنة ٢٠١٥م إلى التعدي وقتل المسلمين بدواعي طائفية دينية وفي سنة ٢٠١٩ مقام انصار مودي بتهديد

وضرب العديد من التجار والطلاب المسلمين الكشميريين على ما يبدو للانتقام من الهجوم المسلح على قافلة لقوات الأمن الهندية . كما عكست سياسة حكومة مودي التمييز ضد المسلمين منذ اكتوبر سنة ٢٠١٨م أذ قامت الحكومة بترحيل العديد من مسلمين الروهينجا إلى ميانمار بعد فوزهم بولاية ثانية في سنة ٢٠١٩ م . وعلى هذا أثارت سياسات الحكومة القومية الهندوسية والمعادية للمسلمين احتجاجات ليس فقط في الهند ولكن في الخارج وأثارت حملة القمع التي شنتها الحكومة على الاحتجاجات في الهند فدعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والأمانة العامة للأمم المتحدة حكومة مودي إلى التخلي عن سياستها التميزية بعد تفشي فيروس كوفيد ١٩ – أذ قررت على أثرها السلطات الهندية في سنة ٢٠٢٠م أن خططها للتحقق من الجنسية قد تم تأجيلها إلى أجل غير مسمى .

الخاتمة :

بعد حصول الهند على استقلالها بتاريخ ١٤ اب ١٩٤٧ م وتأسيس اول دستور خاص بها في سنة ١٩٥٠ م اصبح الاشخاص المقيمون في أراضي الهند اعتباراً من ٢٦ نوفمبر ١٩٤٩م تلقائيا مواطنون هنود عن طريق تنفيذ الاحكام ذات الصلة بالدستور الهندي ودخلت معظم هذه الاحكام الدستورية حيز التنفيذ في ٢٦ يناير ١٩٥٠ م وفي سنة ١٩٥٥ منضم بأحكام دستورية قانون الجنسية في الهند كما نصت بشأن المهاجرين من اراضي باكستان والتي كانت جزء من الهند قبل التقسيم فنضم الدستور احكام بشان منح الجنسية للمواطنين عن طريق عدة احكام توضح طبيعة منح هذه الجنسية ومنها منح الجنسية عن طريق (الولادة – عن طريق النسب – عن طريق التسجيل – عن طريق التجنس) كما ادخلت العديد من الفقرات حول تعديل مشروع قانون المواطنة في الهند في سنة ٢٠١٦ م كما حددت طرق نبذ وانهاء

الجنسية الهندية و منح الجنسية الى للمواطنين في الخارج ومن هم الاشخاص الحاملين بطاقة (PIO) ففي أوائل سنة ٢٠١١ م قام رئيس الوزراء سينغ بدمج بطاقة المواطن الاصلي PIO) مع بطاقة المواطن ما وراء البحار الهندية (CIO ولكن في سنة ٢٠١٥ م تم ايقاف هذا النظام وتم نصح المواطنين حاملي بطاقة (CIO) بتحويلها إلى بطاقة PIO بطاقة المواطن الاصلي) وكما تم منح الجنسية المزدوجة للمواطنين من دول معينة حيث يحق له الحصول على الجنسية الهندية الى جانب جنسيته الأخرى واضافة الى قيام الحكومة مودي في سنة ٢٠١٨ م بمنح الاقليات الهندية في عموم دول العالم الجنسية الهندية وفي هذه الخطوة التي تعتبر تمييزاً ضد المسلمين خاصة بعدم قيام حكومة ولاية أسام بسحب الجنسية الهندية عن اربعة ملايين مسلم وفي هذه الخطوة تهديداً للديمقراطية والحرية والمساواة التي اكد عليها الدستور الهندي في العديد من مواده الخاص بالحقوق الاساسية وحقوق المواطنة في الهند وفي هذا الاجراء بعد خرق للدستور والنظام العام ولقد لاقي هذا العمل العديد من المعارضات الداخلية والخارجية والتي من الممكن ان تؤثر على استقرار النظام السياسي في الهند وعلى علاقاتها الخارجية مع دول العالم الأخرى .

الاستنتاجات :

توصلت هذه الدراسة إلى :

١ . منح الدستور حق المواطنة في المواد من (٥ إلى ١١) في الجزء الثاني وخصص فيه التشريع المتعلق بهذه المسألة وهو قانون المواطنة لسنة ١٩٥٥ م حيث حصلت عليه العديد من التعديلات حتى سنة ٢٠١٨ م

٢ . نصت المادة (٩) من الدستور الهندي على ان الشخص الذي يكتسب طواعية الجنسية لأي دولة أخرى لم يعد مواطناً هندياً . حيث يتعين عليه تسليم جواز سفره الهندي كما يجب عليه عدم استخدام بطاقة الانتخابات وبطاقة الهوية الهندية .

٣ . يتبع قانون الجنسية الهندية المواطنة عن طريق الولادة (المواطنة عن طريق الدم) كما يتم منح الجنسية بطرق أخرى نص عليها الدستور الهندي .

٤ . محدد الدستور الهندي طرق التي تنهي منح الجنسية الهندية .

٥ . وضح المشرع الهندي في قانون الجنسية طرق الحصول على الجنسية الهندية لمن هم في خارج الهند ويرغبون بالحصول على الجنسية الهندية وما هي الاسس التي يتم فيها تسجليهم كمواطنين هنود في خارج دولتهم .

٦ . المواطنة المزدوجة فقد تم منح بعض مواطني دول معينة بموجب الدستور الجنسية الهندية الى جانب جنسية دولتهم . فمثلاً يحصل اطفال الدبلوماسيون الأجانب الذين ولدوا في الهند على الجنسية المزدوجة خلال فترة خدمة والديهم في الهند .

٧ . منح المواطنين الاصليين في الهند بطاقة ((PID) اضافة الى منح مواطني عبر البحار بطاقة (CIO) وحيث ان بطاقة (CIO) هي ليست الجنسية الفعلية للهند .

٨ . مارست الحكومة الهندية في بعض الاحيان التمييز ضد مواطنيها وخاصة من المسلمين حيث تم سحب الجنسية عم اربعة ملايين مسلم في الهند في ولاية اسام وهي الولاية الوحيدة التي تقيم فيها سجلاً للمواطنين وفي ذات الوقت تمنح الجنسية للأقليات الهندية في عموم دول العالم الجنسية وفي هذا الاجراء هو بعد خرق للدستور الذي أكد على المساواة بين المواطنين بغض النظر عن دياناتهم و اعراقهم واختلاف اجناسهم .

قائمة الهوامش :

[١] . المواطنة المزدوجة : والتي يقصد بها د أمبيدكار أن كل فرد يقف في علاقة مزدوجة فمن ناحية يحافظ على علاقاته مع الدولة الفيدرالية ككل ومن ناحية أخرى يحافظ على علاقاته بالدولة المعنية التي هي جزء من الاتحاد الفيدرالي ككل . ففي اللحظة التي يحاول فيها تحديد وضع الشخص في الدولة الاتحادية لا يكون هنالك سوى سؤال واحد وهو ما علاقة هذا الشخص تجاه الدولة الفيدرالية وما هي علاقاته تجاه الدول الأخرى ؟ وهل من الممكن أن يكون هذا الشخص مواطناً لدولة واحدة وليس مواطنا من مواطني الدول الاتحادية ؟ مثل هذه الأسئلة لم تظهر عندما أصبحت كندا اتحاداً وعندما أصبحت أستراليا اتحاداً و أن الأشخاص الذين يقيمون في وحداتهم الخاصة كانوا رعايا بريطانيين طبيعيين ولكنهم حافظوا على مكانتهم بعد أن أصبحوا اتحاداً وتم اعطائهم القوة و أصبح المتجنس من قبل الاتحاد هو مواطن من الاتحاد وبالمثل أصبحت كذلك الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا و ألمانيا لأنه اتحاد يجمع جميع الدول الأجنبية وعلى هذا الأساس تم منحهم الجنسية المشتركة

كجزء من الاتحاد الفيدرالي و هنا ظهرت المواطنة المزدوجة حيث يحمل جنسية الدولة الأجنبية ودولة الولاية التي ينتمي اليها . للمزيد ينظر :

B. R.Ambedkar Federation Versus Freedom, Gokhale Institution Of Political and Economics

Kale Memoria Lecture, Publisher: Servants Of Indian society Library, Poona, 1939, PP. 64 .63-

وينظر أيضا:

Naul Weis and Sir Hersch Lauterpacht, National and Statessness in international Law second Edition

, publisher by Sijthoff& Noordhoff, Netherlands, Germantown, Maryland

,١٩٧٩p.3

. 2.M.Laxmikanth , Indian polity , publisher by Mc Graw Hill , fifth edition, New York St Louis, San Francisco, Auckland, Bogota , Caracas, Tokyo, Sydney, Toronto and other countries, 2017 . P 6.1.

٣ . المادة (٥) من الجزء الثاني من الدستور الهندي المعدل لسنة ٢٠١٥ م .

٤. قانون الجنسية البريطانية ووضع الاجانب لسنة ٢٠١٤ م .

٥. جريدة الهند الرسمية ، تاريخ النشر (٨ اغسطس ٢٠١٧) .

Jessica Namakkal, The Terror of Decolonization: Exploring French India.٦ Goonda Raj. Article publisher on international of postcolonial Studies, Volume 19, Issue 3, 2017, p 338 . 357 . p .Swan Sik ko, Nationality and International Law In Asian Perspective,. ٧ publisher by Martinus Nijhoff, Agriollia 1990 . P.P . 77 _ 10 .

٨ . سامي مهدي العزاوي ، مفهوم المواطنة لدى الشباب ، مركز ابحاث الطفولة والامومة ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الأول لكلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة ديالى ، ٢٠١١ ، ص ٢٠ .

٩ . سعيد عبد الحافظ المواطنة حقوق وواجبات مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية, القاهرة ٢٠٠٧ ص للمزيد حول مفهوم المواطنة ينظر :

Tara Ali Bagig, Essence of Citizenship: social and Moral Values, in Book shyam Ratn

Gupta and other, Citizenship Values In India individualism and Social Imperatives publisher by M Sen Mandira 16 Southern A venue, Calcutta and printed by Pk Ghoah Eastend, 1990, p.3 .

١٠. شروق بنت عبد العزيز الخليف & محمد بن خليفة اسماعيل المواطنة وتعزيز العمل التطوعي, مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة الرياض السعودية ٢٠١٣، ص ٢٣-٢٢ .

١١. سامح فوزي ، المواطنة ، مركز القاهرة للدراسات وبحوث الانسان ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ٩ .

١٢. خالد عليوي العرداوي، المواطنة الفعالة في العراق رؤية تحليلية في المفهوم ومعوقات التحذير، بحث منشور على شبكة النبأ المعلوماتية بتاريخ ١٤ . ٩ . ٢٠١٩ . على موقع : https://www.gogle.com/amp/s/amp.annabaa.org/arabic/studies/20570

,.١٣India , 2017 , p . 12 pivot, New Delhi ,By Palgrave And politics, publisher In colonial India, policies and As Identity Papa Sengupta ,Language

١٤. عبد الحميد عكيل العواك ، الفيدرالية في سوريا والاشكاليات المعاصرة ، بحث منشور في معهد الشرق المتوسط للدراسات والتدريب، ٢٠١٧ م ، ص ٤٦ .

Constitution and government , publisher by house , 1st Ed , .١٥ B.m .sharma , the Republic of ,london , 1966 , p p 166 .167. India

B. M . Sharma , The Republic of India op .cit , p . 168 . ١٦ Publisher by prabhat prakashan , NewDelhi, 2017 . للمزيد ينظر , P . 18.

P . K . Agrawal & k.N .Chaturvedi , the commentary on the Constitution

Kanishka Chowdhury, The New India Citizenship, Subjectivity and Economic Liberalization, Publisher By palgrave Macmillan, First Edition, 2011, New York, p.65

١٧. المادة ٧ الجزء الثاني من الدستور الهندي لسنة ٢٠١٥ م المعدل .

١٨ . المادة ٩ من الجزء الثاني من دستور الهند لسنة ٢٠١٥ م المعدل.

١٩ . M . Laxmikanth , Indian polity, op . Cit . P . 64

٢٠ .B.L.Fadia & Kuldeep Fadia, Indian Government and Politics, Publisher By Sahitya Bhawan : AGRA, 14th Revised and Enlarged Edition, New Delhi, 2018,P.99

٢١. الموقع الرسمي لوزارة الداخلية الهندية :

https://indiancitizenshiponline للمزيد من التفاصيل حول الجنسية في الهند ينظر:

٢٢. Anupama Roy, Citizenship In India, Publisher By Oxford University, New Delhi, India, 2016 , 20- 12 . pp

٢٣.

ويقصد ب (OCI) هو الشخص الذي يكون كامل العمر والقدرة (cared holder over seas citizens) of India

Sanjay Singh, Ministry Of Law and Justice (Legislative , .٢٤
Phalguna, 20.1936 /,Department) New Delhi The March, 2015.
(SAKA) , P.P.3-4

٢٥. لا يسمح دستور الهند يحمل جنسية الهندية وجنسية بلد أجنبي في وقت واحد بناءاً على توصية اللجنة رفيعة المستوى المعنية بشأن الهندي ولقد قررت الحكومة الهندية منح الجنسية الهند الخارجية من فئة) (PIOS الجنسية المزدوجة) إلى المواطنون الهنود توي أصول هندية وطالما أن بلدانهم اجنبية غير باكستان وبنغلادش وطالما أن الهند تجمع الدول السالفة الذكر علاقات اقتصادية ودبلوماسية وسياسية واجتماعية هيئة وبموجب الدستور الهندي يكون هؤلاء الاشخاص وهلين لمنح الجنسية المزدوجة وبشكل أو بآخر وبموجب قوانينهم المحلية

.٢٦polity , op . Cit . P . 6.4 M . Laxmikanth , Indian

٢٧. . قانون رقم (٥٧) لسنة ١٩٥٥ م من قانون الجنسية الهندية

٢٨. هذا القانون لن يطبق أذا كان الشخص طالباً يدرس في الخارج أو في خدمة الحكومة الاتحادية الهندية أو منظمة دولية الهند عضو فيها أو سجل ل في القنصلية عزمه على الاستمرار بالاحتفاظ بجنسية الهندية . للمزيد من التفاصيل أنظر : M.Laxmikanth, Indian Polity OP. CIT, P.6.12

٢٩. P. M . Bakshi , The Constitution of India, op . CIT .p . 11 .

. ٣٠Polity, op cit . P .6.8 . M . Laxmikanth , Indian

٣١. A. N. Sinha, Law of Citizenship and alliance in India, Asia Publishing. and Published By P. S. Jayasinghe & House of Bombay, Calcutta, New Delhi, Madars, London, New :

للمزيد ينظر الموقع الرسمي للبعثة الهندية المحلية 245 .p ,1962

www.mha.nic.inyork

٣٢. P.M Bakshi , The Constitution of India, op.cit . P . 13

٣٣. Annual Report 2015 Of home affairs Government of India 2016 from Web of ministry

٣٤. ففي سنة ٢٠٠٣ عدلت الحكومة الاتحادية قانون حقوق المواطنة المزدوجة ومنحت الجنسية للمواطنين ذوي أصول هندية في ١٦ بلد مختلف . والمزيد ينظر قانون التعديل الدستوري لسنة ١٩٨٥ م الجزء الثاني الخاص بالأحكام الخاصة بحقوق المواطنة في ولاية اسام الهندية . للمزيد ينظر: P.M. Bakshi, The Constitution of India PAGE . Cxxxvii

٣٥. يقصد بالسجل الوطني للسكان هو قائمة بجميع الاشخاص المقيمين بالهند بغض النظر عن جنسياتهم وقام المسؤولون في الهند بتمييز المسلمين عن غير المسلمين فأن كانوا غير مسلمين يمكنهم الحصول على الجنسية بموجب قانون الجنسية المعدل الذي طبق على المهاجرين الغير شرعيين. للمزيد ينظر: الدستور الهندي نص المواد من ١١ إلى ٥ جزء الثالث .

٣٦. شمل التعديل الدستوري لسنة ٢٠١٥ تعديلات في الجدول الأول الذي شمل ولاية أسام و بنغال الغربية و ميغاياالايا و تيبورا . للمزيد ينظر: P. K. Agrawal & K.

N. Chaturvedi, The Commentary On The Constitution of India .OP. CIT. P. 481 .

٣٧. توجد في الهند حوالي ١٦٥٣ اللغة ولهجة منها ٢١ اللغة رسمية معترف بها في الدستور الهندي بوصفها لغات تتسم بالطابع القومي إلى جانب اللغة الانكليزية نظراً لحاجتهم لها في المعاملات الرسمية وغيرها وللمزيد ينظر : علي جاسم الشمري, خصائص الدولة الفيدرالية وتطبيقاتها نماذج مختارة الولايات المتحدة الأمريكية, الهند, العراق) دار النشر مكتبة السنهوري, بغداد شارع متنبي, لبنان بيروت ٢٠١٦, م. ص. ١٨٠ وللمزيد ينظر : صالح جواد كاظم واخرون الانظمة السياسية و كلية القانون جامعة بغداد ١٩٩٠ . م. ص. ١٨٤.

٣٨. كريمان طه معوض التعددية العرقية والاستقرار السياسي في الهند منذ الاستقلال رسالة ماجستير, القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠١٤ م ، ص .١ وما بعدها .

٣٩. سمير حسين زعقوق, جذور العناء الهندوسي لمسلمي الهند, مجلة صوت الأمة الحر ١٦ ديسمبر ٢٠١٤ م.

٤٠. محمد علي جواد ، اقتصاديات الهند ، معهد الدراسات الاسيوية والأفريقية ، الجامعة المستنصرية، بغداد ١٩٨٧ م ص .ص . ٢٢٥ _ ٢٢٤ .

٤١. جورج عزيز ، جواهر لآل نهرو ، مطابع دار الهلال ، ١٩٥٣ ، ص ٣٩ .

٤٢. عثمان رؤوف ، المسلمون والهندوس وشيء من الحكمة ، مجلة الشرق الأوسط ، العدد ٣ ، ٨٤٩٦ مارس ، ٢٠٠٢

٤٣. Jayshree Bajoria and Others, Discrimination Against Muslims Under India New Citizenship policy, publisher report by journals Human Rights watch Org, New York, January, 2020.

قائمة المصادر :

أولاً : الدساتير :

١ . (الدستور الهندي) : لسنة ٢٠١٥ – ١٩٥٥ – ١٩٥٠ المعدل .

٢ . قانون الجنسية البريطانية ووضع الاجانب لسنة ١٩١٤ م .

ثانياً : الكتب العربية :

١ . أسعيد عبد الحافظ المواطنة حقوق وواجبات مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية, القاهرة . ٢٠٠٧ م .

٢ . شروق بنت عبد العزيز الخليف و محمد بن خليفة اسماعيل المواطنة وتعزيز العمل التطوعي, مركز الابحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة, الرياض, السعودية . ٢٠١٣ .

٣ . جورج عزيز, جواهر لال نهرو مطابع دار الهلال ١٩٥٣ . م .

٤ . علي جاسم الشمري، خصائص الدولة الفيدرالية وتطبيقاتها نماذج مختارة (الولايات المتحدة الأمريكية الهند, العراق) . دار النشر مكتبة السنهوري, بغداد شارع متنبي, لبنان بيروت ٢٠١٦, م .

٥ . صالح جواد كاظم واخرون . الانظمة السياسية ، كلية القانون, جامعة بغداد ١٩٩٠. م .

٦ . محمد علي جواد, اقتصاديات الهند, معهد الدراسات الاسيوية والافريقية, الجامعة المستنصرية. بغداد ١٩٨٧ م .

ثالثاً : الكتب الاجنبية :

1 . M. Laxmikanth Indian Polity publisher by Mc Graw Hill, Fifth Edition, New york St Louis, san Francisco, Auckland, Bogota, Caracas, Tokyo, Sydney, Toronto and other countries, 2017

2 . P.K. Agrawal & K.N Chaturvedi, The Commentary On The Constitution Of India, Publisher by Prabhat Prakashan, New Delhi, 2017.

3 . B.M. Sharma, The Republic Of India, Constitution and Government publisher by House, 1st Ed, London,

4 .P. M. Bakshi, The Constitution Of India, Publisher By Lexis Nexis, Fifteenth Edition, New Delhi 1966.

5-B. R.Ambedkar, Federation Versus Freedom, Gokhale Institution Of Political and Economics Kale Memoria Lecture, Publisher: Servants Of Indian society Library, Poona, 1939.

6 -Kanishka Chowdhury, The New India Citizenship, Subjectivity and Economic Liberalization, Publisher By palgrave Macmillan, New York, 2011.

7 _A.N. Sinha, Law of Citizenship and alliance in India, Asia Publishing and Published By P. S. Jayasinghe & House of Bombay, Calcutta, New Delhi, Madars London, New york, 1962.

8 _ Swan Sik ko, Nationality and International Law In Asian Perspective, publisher by Martinus Nijhoff, Agriollia, 1990, pp. 77-105

9 _Naul Weis and Sir Hersch Lauterpacht, National and Statessness in international Law, second Edition, publisher by Sijthoff& Noordhoff, Netherlands, Germantown, Maryland, 1979

10 _Papia Sengupta, Language As Identity In Colonial India, Policies and politics, publisher by Palgrave, piviot, New Delhi, Delhi, India, 2017, p. 12

11 _Anupama Roy, Citizenship In India, Publisher By Oxford University, New Delhi, India, 2016.

12 _Tara Ali Bagig, Essence of Citizenship: social and Moral Values, in Book shyam Ratna Gupta and other, Citizenship Values In India individualism and Social Imperatives, publisher by M Sen Mandira 16 Southern A venue, Calcutta and printed by P.k Ghoah Eastend, 1990.

رابعاً : مصادر الانترنيت :

١ . الموقع الرسمي لوزارة العدل الهندية :

Legislative – Sanjay Singh, Ministry Of Law and Justic: New Delhi The March 2015, / Phalguna, 20.1936 (Department) (SAKA)

٢ . التقرير الرسمي السنوي لوزارة الداخلية الهندية :

ANNUAL REPORT 2015 – 2016 FROM WEBSITE OF – MINISTRY OF : HOME AFFAIRS GOVERNMENT OF INDIA

٣ . موقع الرسمي لوزارة الداخلية الهندية :

https://indiancitizenshiponline

خامساً : البحوث المنشورة :

1 .خالد عليوي العرداوي المواطنة الفعالة في العراق رؤية تحليلية في المفهوم ومعوقات التجذير بحث منشور على شبكة النبا المعلوماتية . بتاريخ ٢٠١٩ ٩ ١٤ على موقع https://www.google.com/amp/s/amp.annabaa.org/arabic/studies /20570

٢ . سامي مهدي العزاوي, مفهوم المواطنة لدى الشباب العراقي, مركز ابحاث الطفولة والأمومة, بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول لكلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى, ٢٠١١.

٣. عبد الحميد عكيل العواك, الفيدرالية في سوريا و الاشكاليات المعاصرة, بحث منشور في معهد الشرق المتوسط للدراسات والتدريب. الصحة

سادساً : الجرائد والمجلات العربية والاجنبية :

١ .الصحيفة الرسمية لحكومة الهند, تاريخ النشر (٨) اغسطس ٢٠١٧ م .)

٢- Jessica Namakkal, The Terror Of Decolonization: Exploring Frenc India

Goonda Raj, publisher Article on international journal of postcolonial Studies Volume 19 . Issue 3 , 2017 s.

٤ .سمير حسين زعقوق جذور العداء الهندوسي لمسلمي الهند. مجلة صوت الأمة الحر ١٦ .

ديسمبر ٢٠١٤ م .

٥ .عثمان الرؤوف, المسلمون والهندوس.. وشيء من الحكمة مجلة الشرق الأوسط, العدد

. ٨٤٩٦,٣ مارس ٢٠٠٢ م .

سابعاً : رسائل الماجستير :

كريمان طه معوض ، التعددية العرقية والاستقرار السياسي في الهند منذ الاستقلال ، رسالة ماجستير، القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠١٤ م .